

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد



دور أدوات السياسة المالية في تحفيز القطاع الحقيقي في العراق للمدة (2004-2016)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة واسط وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

رواء يحيى خلف الموسوي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أحمد عبد الله سلمان الوائلي

1440 هـ

2019 م

المستخلص

تُعدّ السياسة المالية جزءاً رئيساً من السياسة الاقتصادية وأداة رئيسة لتنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المرسومة ؛ لتحقيق الرفاه الاقتصادي ، وإشباع رغبات المجتمع ولرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال كلٌّ من النفقات العامة والإيرادات العامة، وقد جاء البحث ليسلط الضوء على أهم التطورات في السياسة المالية في الاقتصاد العراقي وتقويم فاعليتها في تحفيز الاقتصاد الحقيقي واستشراف التوجهات المستقبلية للسياسة المالية والمستجدات التي تحصل في الاقتصاد العراقي في تحفيز هذا القطاع .

وعلى هذا الأساس تسعى الباحثة للتحقق من قدرة السياسة المالية في العراق على تحفيز القطاع الحقيقي لمدة (2004-2016) من خلال استخدام الأدوات المالية للتعرف على دورها في هذا المجال، وللإحاطة بالبحث تم تقسيمه على ثلاثة فصول،تناول الأول أدوات السياسة المالية والقطاع الحقيقي ، أما الفصل الثاني فقد أهتم بتحليل واقع السياسة المالية والقطاع الحقيقي في العراق، في حين خصص الفصل الثالث لتحليل العلاقة بين السياسة المالية والقطاع الحقيقي في العراق خلال المدة المدروسة ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها أنَّ السياسة المالية من خلال أدواتها متمثلة بالإيرادات والنفقات العامة لم تؤدي دورها في زيادة الناتج المحلي لقطاعات التنمية الحقيقة على الرغم من ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية في هذا المجال.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرآنية
ب	الإهاداء
ج - د	شكر وتقدير
ه - ح	قائمة المحتويات
و - ز	فهرست الجداول
ط	فهرست الأشكال
3-1	المقدمة
4-40	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والقطاع الحقيقي
5-31	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وأدواتها والإطار الفكري لها.
5-14	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية والإطار الفكري لها.
14-22	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية والتنسيق والتعارض بين تلك الأهداف.
22-26	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية.
26-31	المطلب الرابع: التأثيرات الاقتصادية للسياسة المالية.
32-40	المبحث الثاني: مفهوم القطاع الحقيقي وتقسيماته.
32-33	المطلب الأول: مفهوم القطاع الحقيقي (السلعي).
33-40	المطلب الثاني: تقسيمات القطاع الحقيقي (السلعي).
41-93	الفصل الثاني: تحليل واقع السياسة المالية وأهميتها في تطوير القطاع الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2016)
42-71	المبحث الأول: تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2016).
42-44	المطلب الأول: حجم الموازنة العامة.
44-55	المطلب الثاني: حجم النفقات العامة.
55-62	المطلب الثالث : واقع الإيرادات العامة.
63-71	المطلب الرابع: واقع حجم التخصيصات الاستثمارية على مستوى القطاع الحقيقي (السلعي) في العراق.
72-93	المبحث الثاني : واقع القطاع الحقيقي في العراق (2004-2016).